

المدينة الاسلامية في بلاد المغرب من خلال كتاب بن الرامي

The Islamic city in the Maghreb through the book of Ibn al-Rami

علي عشي*

جامعة باتنة 1 الجزائر

ali.achi@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/30 تاريخ القبول: 2023/02/18

الملخص:

شهدت العمارة الاسلامية تطورا كبيرا بفضل احتكاكها بمختلف الحضارات والشعوب وانعكس على هياكلها والمرافق التي توجد بها، حيث كُيفت حسب العادات والتقاليد وحسب العرف والقانون الاسلامي، مما جعل المفتين والفقهاء يصدرن أحكام وفق الشريعة الاسلامية. ويعتبر ابن الرامي واحد من هؤلاء المفتين والبنائين الذين ساهموا في إثراء فقه العمران الاسلامي والحفاظ على الطابع العربي الاسلامي للمدينة. فكيف تفاعل الفقه الاسلامي مع تغيرات المجتمع وحاجة المدينة للتطور في إطار الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية، انطلاقا من كتاب الاعلان بأحكام البنين لابن الرامي؟. ويهدف هذا الموضوع إلى إظهار مساهمة المسلمين في مجال البناء والتعمير انطلاقا من النوازل الفقهية. حيث توصلنا في نهايته إلى عدة نتائج منها أن المسلمين بلغوا درجة مهمة من التقدم في علم العمارة وتنظيم الحياة العامة، من خلال دمج الدين والحياة الاجتماعية لما فيه مصلحة للإنسان والبلاد. **كلمات مفتاحية:** العمران، المدينة، الفقه، ابن الرامي، كتاب الأحكام.

Abstract:

Islamic architecture witnessed a great development thanks to its contact with various civilizations and peoples, and this was reflected in its structures and facilities in which it is located, as it was adapted according to customs and traditions and according to custom and Islamic law, which made muftis and jurists issue rulings according to Islamic law.

Ibn al-Rami is considered one of those muftis and builders who contributed to enriching the Islamic jurisprudence of urbanism and preserving the Arab-Islamic character of the city.

How did Islamic jurisprudence interact with the changes in society and the city's need for development within the framework of preserving religious and cultural identity, based on Ibn al-Rami's book Al-An'an bi Ahkam al-Bunyan?

This topic aims to show the contribution of Muslims in the field of construction and reconstruction based on the emerging issues of jurisprudence.

In the end, we reached several results, including that Muslims have reached an important degree of progress in the science of architecture and the organization of public life, through the integration of religion and social life for the benefit of man and the country

Keywords:

Urban, Medina, Fiqh, Ibn al-Rami, Kitab al-Ahkam.

● مقدمة:

إن البناء هو من مقاصد الشريعة حيث يتم من خلاله ستر العورات، والمحافظة على النفس البشرية، ولكن ثمة أمور يجب مراعاتها في البناء، ضمن ضوابط حددتها النصوص الشرعية، والقواعد الفقهية، وآراء العلماء، وحتى البنائين. ويشترط في العمارة الإسلامية اختيار الموضوع الجيد الذي يتوفر، كما قال ابن أبي زرع على "خمس أشياء وهي: النهر الجاري، والحجر الطيب، والمخضب القريب، والصور الحصين، والسلطان، إذ به صلاح حالها وأمن سبلها وكف جبارتها"⁽¹⁾، وما يؤخذ بعين الاعتبار في تحديد الموضوع دفع المضار بالحماية، وجلب المنافع وتسهيل المرافق. وإلى ذلك يشير ابن خلدون: "فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعا سياج الأسوار، وأن يكون وضع ذلك في ممتنع من الأمكنة إما على هضبة متوعدة من الجبل، وإما باستدارة بحر أو نهر بها، حتى لا يوصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة فيصعب منالها على العدو ويتضاعف امتناعها وحصنها. ومما يراعى في ذلك للحماية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض"⁽²⁾.

ومن هنا يمكننا طرح الاشكالية التالية: ما العلاقة بين العمران وعقيدة المجتمع من خلال كتاب الاعلان بأحكام البنيان لابن الرامي؟ .

أو كيف تفاعل الفقه الاسلامي مع تغيرات المجتمع وحاجة المدينة للتطور في إطار الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية، انطلاقا من كتاب الاعلان بأحكام البنيان لابن الرامي.

أهداف الموضوع: -محاولة بيان ضوابط الشريعة الاسلامية في البناء من أجل الصالح الخاص والعام.

-إظهار مساهمة المسلمين في مجال البناء والتعمير انطلاقا من النوازل الفقهية.

-الحفاظ على خصوصية المدينة الاسلامية و موروثها العمراني.

وستتبع في هذه المقالة المنهج التاريخي السردى باعتبارنا نتحدث عن العمارة في فترة تاريخية وسيطة، إضافة الى المنهج الوصفي

التركيبى، من خلال وصفنا للعمارة والمدينة، والمنهج الاستقرائي المناسب لاستقراء الآيات والاحاديث والنوازل.

وللاجابة عن الاشكالية السابقة وبقية التساؤلات يجب تقسيم المداخلة الى عدة عناصر :

1. تقديم لشخصية ابن الرامي:

(1) أبي زرع علي بن- الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس- دار المنصور للطباعة والوراقة- الرباط-1972- ص33.

(2) عبد الرحمن بن خلدون- المقدمة- دار القلم- بيروت- ط1- 1978- ص615.

إن مؤلف كتاب الاعلان بأحكام البنين، هو محمد بن ابراهيم اللخمي البناء⁽¹⁾، وقد ذاع شهرة باسم ابن الرامي أو محمد البناء، وكنيته أبو عبد الله⁽²⁾، وقد عاش في مدينة تونس واشتغل بها لكنه تنقل بين الحواضر والمدن الأخرى لبلاد المغرب خاصة لتنفيذ أحكام القضاء، حيث كان محتسبا ومكلفا بالقضاء في البناء والعمارة⁽³⁾.

وعن نشأته فيظهر أنها كانت كلها في تونس لأن أغلب شيوخه الذين تعلم على يدهم-رغم قلتهم-من تونس، وحتى القضاة الذين عمل معهم من تونس خلال العهد الحفصي⁽⁴⁾، وعندما يورد نازلة يقول: "نزلت عندنا بتونس" وعندما تكون النازلة خارج تونس يشير إلى علة سفره كأن يكون مرسلا من قبل القاضي بمهمة، وغير ذلك⁽⁵⁾.

وأخبرنا ابن الرامي عن مهنته وأعماله بأنه بناء أجير، امتهن هذه الحرفة رفقة أحد البنائين المهرة الذي يسميه في كتابه باسم المعلم محمد، وهي أعلى رتبة شرفية في ميدان البناء⁽⁶⁾، ولما كان المؤلف ذا خبرة واسعة ورتبة معتبرة في هذه المهنة استعمله قضاة عصره خبيرا في قضايا البناء⁽⁷⁾، وعوده من أهل البصر، فبعثوه للنظر في كثير من أحوال الأبنية واستفسروا منه عن عرف البنائين في بعض الأحوال، وفوضوه في انهاء بعض القضايا، ومنهم القاضي أبو زيد بن القطان⁽⁸⁾، والقاضي ابن عبد الرفيق، والقاضي أبو عبد الله الغماز⁽⁹⁾، وذكر ابن الرامي العديد من العلماء والفقهاء الذين التقاهم واستفاد منهم، وكان أكثرهم قاضي الجماعة إبراهيم بن حسن بن علي بن الرفيق⁽¹⁰⁾، الذي تأثر به كثيرا.

وقد تولى ابن الرامي الحسبة وساهم فيها مساهمة فعالة، من خلال النظر في الاسواق، وتفقد منكرات الشوارع، لإزالة ما يضر بالمسلمين وما يؤذيهم في طريقهم⁽¹¹⁾، وولاه القاضي مهمة النظر فيما يتعلق بمهنته، كالنظر في عيوب الدور وتفقد الحيطان المائلة والمبادرة إلى هدم كل ما هو مخالف أو كان مخوفا منه⁽¹²⁾.

- (1) عبد الوهاب حسن حسني- كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين- مراجعة واكمال محمد العروسي المطوي، وبشير البكوس- دار الغرب الاسلامي- بيروت، ج2، 1990-ص725.
- (2) محمد عبد الستار عثمان- أحكام ضرر الكشف وأثرها على العمارة الاسلامية- دراسة أثرية في مصدر فقهي "كتاب الاعلان بأحكام البنين" لابن الرامي- ضمن كتاب دراسات وبحوث في الآثار والحضارة الاسلامية- المجلس الاعلى للآثار- القاهرة- ج1-2001- ص111.
- (3) ابن الرامي- الاعلان بأحكام البنين- تحقيق عبد الرحمن بن صالح الأطرم- وهي رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية- كلية الشريعة قسم الفقه- ج1-1983-ص28.
- (4) تأسست الدولة الحفصية على يد الأمير الحفصي أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاتي، وذلك حين تولى على تونس من قبل الموحدون بالمغرب سنة 625هـ، ودعا إلى ذلك ما رآه من ضعف دولة الموحدون، وقد بدأ استقلاله منذ العام الأول الذي ولي فيه حيث تمت له البيعة بالقيروان. أحمد بن الشماخ- الأدلة البيئية النورانية في مفاخر الدولة الحفصية- لجنة الطلبة للنشر والتعريب- تونس- 1968- ص43.
- (5) ابن الرامي- الاعلان-تحقيق الأطرمي- ج1-ص28.
- (6) عمر كحالة- معجم المؤلفين- مؤسسة الرسالة- بيروت- ج3-1993- ص37.
- (7) أبو بكر عبد الكافي- الاعلان في أحكام البنين- مجلة الفكر- الشركة التونسية للفنون والرسم، تونس- العدد1- السنة الثالثة عشر- 1967- ص50-53.
- (8) هو أبو زيد عبد الرحمن بن عثمان بن القطان البلوي السوسي من أهل سوسة، تولى قضاء الجماعة سنة 701هـ، وقد نقل ابن الرامي العديد من فتاويه. أحمد بن قنفذ-الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية- تحقيق محمد الشاذلي النيفر- وعبد المجيد التركي- الدار التونسية للنشر- 1988-ص153.
- (9) هو أبو عبد الله محمد بن أبي العباس أحمد بن محمد بن الحسين بن الغماز، التونسي، كان أحد علامة زمانه جمع العلم والزهد في الدنيا، تولى قضاء الجماعة بتونس سنة 718هـ، وتوفي سنة 785هـ ابراهيم بن فرحون- الديباج المذهب في معرفة أعيان وعلماء المذهب- تحقيق محمد الأحدي أبو الأنور- دار التراث، القاهرة- 1972- ج2-ص223.
- (10) هو أبرز شيوخه وأكثرهم صلة به وتأثيرا في حياته، فقد تتلمذ عليه، وعمل معه، واعتمد كتابه من مراجعه ونقل جملة من فتاويه، وقد ولد بتونس سنة 637هـ، وقد تنبأ هذا الفقيه مكانة علمية كبيرة في عهده، وله كتاب معين القضاء والحكام ابن فرحون- المصدر نفسه- ص270-271.
- (11) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج1- ص33.
- (12) أبو بكر عبد الكافي- المرجع السابق- ص52.

أما عن وفاته فلم نقف على تاريخ دقيق لها وكل ما كتب هو استنتاجات فقط من العصر الذي عاش فيه وهو القرن الثامن هجري، أما ما ذكره الزركلي من أن وفاته كانت سنة 734هـ⁽¹⁾ وتبعه عمر كحالة⁽²⁾، وغيره⁽³⁾، فهو وهم وسببه ما وجد في برنامج المكتبة الصادقية أثناء الكلام من المخطوط، ونصه أنه أخذ عن الشيخ أبي اسحاق ابراهيم بن عبد الربيع قاضي القضاة بتونس، المتوفي في شهر رمضان سنة 734هـ، وهو يتحدث عن هذا القاضي⁽⁴⁾، ولم نثر على تاريخ محدد لوفاته، بل نقول توفي في النصف الأول من القرن الثامن الهجري⁽⁵⁾.

2. التعريف بكتاب الاعلان بأحكام البنيان.

الكتاب مليء بالمصطلحات التي استعملها ابن الرامي كالتالبية والجير، والبغلي، والداموس والشرح، وتدريب الأزقة والقرميد، والاصطاك، والأكحال، والأكبش،... وغيرها⁽⁶⁾، وهي كلها مصطلحات متعلقة بالبناء منها ما هو بالعربية الفصحى ومنها ما كان بالعامية أو لغة عصره.

وقد استغل في كتابه الاعلان العديد من كتب الفقه العامة وكتب الأقضية والأحكام وكتب الفتاوى وكتب الوثائق والكتب المتخصصة بموضوع البناء، مما جعله فعلا كتابا مهما في مجال فقه العمران⁽⁷⁾، ونستشهد بقوله: "فإن هذا الكتاب جمعت فيه مسائل الأبنية في الجدار ونفي الضرر والغروس والأرحية من أمهات الدواوين وكتب المتأخرين ونوازل القضاة ومسائل المفتين، فيه من المدونة⁽⁸⁾، وفيه من الواضحة⁽⁹⁾، وفيه من العتبية⁽¹⁰⁾، ومن كتاب عبد الله بن عبد الحكم⁽¹¹⁾، ومن كتاب ابن سحنون⁽¹²⁾، ومن كتاب ابن عبدوس⁽¹³⁾، ومن النوادر⁽¹⁴⁾، ومن التبصرة⁽¹⁵⁾، وفيه مما انتخبه الموثقون في وثائقهم، مثل وثائق ابن القاسم⁽¹⁶⁾، ووثائق ابن مغيث⁽¹⁷⁾،

(1) خيرالدين الزركلي - الاعلام - دار العلم للملايين - بيروت - ط15-2002-ج5-ص298.

(2) عمر كحالة - المرجع السابق - ج3-ص37.

(3) محمد محفوظ - تراجم المؤلفين التونسيين - دار الغرب الاسلامي - بيروت - 1982-ج2-ص336.

(4) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج1-ص57.

(5) محمد عبد الستار عثمان، أحكام ضر الكشف، ص111.

(6) انظر فهرس الكلمات اللغوية والمصطلحات، في آخر كتاب ابن الرامي، الاعلان، تحقيق الأطرمي، ج2، ص716-720.

(7) عبد الوهاب حسن حسني - المرجع السابق - ص725.

(8) المدونة من أمهات الكتب المالكية رواها الامام سحنون عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني ت240هـ عن امام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي ت179هـ. ابن فرحون - المصدر السابق - ج1-ص465.

(9) الواضحة لعبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون، ت328هـ - ابن فرحون - المصدر السابق - ج2-ص8.

(10) العتبية لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتيبي الاندلسي ت255هـ وتسمى المستخرجة لأن العتيبي استخرجها من الأسمعة المسموعة من مالك وأصحابه، تحقيق محمد حجي - دار الغرب الاسلامي - ج1-ط2-1988.

(11) هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث ت271هـ، وله كتاب القضاء في البنيان. ابن فرحون - المصدر السابق - ج1-ص134.

(12) ابن سحنون هو محمد بن عبد السلام بن سعيد التنوخي ت256هـ، وكتابه الجامع. ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ص79.

(13) ابن عبدوس هو محمد بن ابراهيم بن عبدوس بن بشير المتوغي، ت260هـ وكتابه المجموعة. ابن فرحون - المصدر السابق - ج2-ص166.

(14) النوادر يقصد بها كتاب النوادر والزيادات على المدونة لابي زيد القيرواني ت386هـ. ابن فرحون - المصدر السابق - ج1-ص427.

(15) التبصرة لأبي الحسن علي بن محمد الربيعي اللخمي ت478هـ. ابن فرحون - المصدر السابق - ج2-ص104-105.

(16) ابن القاسم هو أبو الحسن علي بن يحيى الصنهاجي، ت585هـ واسم وثائقه المقصد المحمود في تلخيص العقود. ابن فرحون - المصدر السابق - ج2-ص200.

(17) ابن مغيث هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن مغيث الصديقي، ت459هـ واسمها المقنع في الوثائق. ابن فرحون - المصدر السابق - ج1-ص182.

والتيطية⁽¹⁾، وفيه مما انتخبه القضاة كالأحكام لابن أبي زمنين²، والأحكام لابن هشام⁽³⁾، والأحكام لشيخنا القاضي الفقيه الزاهد العارف الصالح الورع⁽⁴⁾ أبي اسحاق بن عبد الرفيع⁽⁵⁾.

وهكذا نستنتج من كتاب الاعلان أن مؤلفه كان ممتها للبناء مكتسبا في مجاله، واسع الخبرة⁽⁶⁾، حتى أصبح من أهل البصر واستعان به القضاة في المسائل والقضايا التي تقتضي اجتهادا عرفيا، ومعطيات يبرزها الخبر في البناء ليبي عليها القاضي حكمه الملزم للخصوم⁽⁷⁾، وزاد من أهمية الكتاب أنه ذكر النوازل والفتاوى التي حدثت في عصره مما مارسه فعلا أو سمعه، سواء في تونس على المذهب المالكي، وقد يلجأ في بعض الاحيان الى نوازل الخلاف المذهبية.

وقد اشتمل الكتاب على مائة واثنين وخمسين مبحثا، تناولت جوانب شتى وقضايا كثيرة، وترتبط كل مجموعة من هذه المباحث بموضوع واحد يذكره المؤلف أحيانا قبل أن يبدأ بها مثل موضوع أحكام الجدار، ونفي الضرر، والعيوب في الدور والغروس، وموضوع السفلى والعلوى وموضوع الآبار وموضوع قسمة الدور⁽⁸⁾.

والمتمعن في كتاب ابن الرامي يلاحظ اعتماده في الكثير من الحالات على القاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار" والقاعدة الثانية "الضرر يزال"⁽⁹⁾، والقاعدة الثالثة "درء المفسد أولى من جلب المصالح"⁽¹⁰⁾.

إن قدرة ابن الرامي في جمع أطراف موضوع البناء من فتاوى وفقه وتقنية وجمال وعمارة، وترتيب موضوع الكتاب وتنسيقه بين النقول الواردة، يجعل منه من أفضل الكتب الفقهية المعمارية في هذا المجال، حيث كان ابن الرامي بناء وفقهيا في نفس الوقت - رغم تواضع ابن البناء باعتبار نفسه بناء فقط - فبذلك أفادنا في العرف السائد في تونس في تلك الفترة وفي الفقه العمراني على المباني.:

3. المسالك والدروب في المدينة الاسلامية من خلال كتاب الاحكام:

لقد نظمت أحكام البنيان فتح المسالك وأبواب الدور، في المدينة الاسلامية، بهدف منع الضرر وتسهيل مهام التواصل بين الساكنة، فكيف وفق ابن الرامي بين الحاجة لإنشاء الطرق وتوسيعها، وبين خصوصيات الناس، وعدم تعديهم على بعضهم البعض، ففي مبحثه نفي الضرر بدأه بمحدث "لا ضرر ولا ضرار" وبين أقوال العلماء في معناه⁽¹¹⁾.

1.3 أحكام حق المرور واتساع الطريق:

- (1) المتيطية هو كتاب النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام نسب إلى القاضي أبي الحسن علي بن عبد الله الأنصاري، ويعرف بالمتيطي، ت 570هـ. ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ص 83.
- (2) ابن أبي زمنين هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين ت 399هـ، واسم كتابه "منتخب الأحكام". ابن فرحون - المصدر السابق - ج 2 - ص 232.
- (3) وابن هشام هو هشام بن أحمد بن هشام الهلالي أبو الوليد ت 530هـ وكتابه مفيد الحكام. ابن فرحون - المصدر السابق - ج 2 - ص 342.
- (4) أبو اسحاق هو ابراهيم بن حسن بن عبد الرفيع وكتابه معين القضاة والحكام. ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ص 81.
- (5) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج 1 - ص 33.
- (6) عبد الوهاب حسن حسني - المرجع السابق - ص 725.
- (7) أبو بكر عبد الكافي - المرجع السابق - ص 52-53.
- (8) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج 1 - ص 63.
- (9) جلال الدين السيوطي - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية - دار الكتب العلمية - بيروت - 1983 - ص 83-85.
- (10) أحمد المقرئ - القواعد - تحقيق أحمد بن عبد الله بن حميد، مركز إحياء التراث الاسلامي - جامعة أم القرى - مكة - د ت - ج 2 - ص 443.
- (11) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج 1 - ص 92.

حق المرور هو حق أن يصل الإنسان إلى ملكه دارا كانت أو أرضا بطريق يمر فيه، سواء كان طريقا عاما، أو خاصا أو لهما معا⁽¹⁾، لهذا وضع الشارع الحكيم عدة معايير لتنظيم الطرق وضمان حق المرور، ورفع الضرر عن المارة وعن أصحاب المساكن. وقد ذكر ابن الرامي أنه حدث بتونس أن رجلا "كان له مطلع إلى سطح داره وكان له سترة تستر المطلع والسطح فسقطت الستارة وصار كل من يطلع إلى السطح ينظر إلى ما في دار جاره، فطلب صاحب الدار من صاحب السترة أن يعيدها كما كانت أولا، وتداعيا في ذلك إلى من كان قاضيا، فلم يجبره على إعادتها، وقال لا يلزمه، ولكن يؤذن إذا صعد إلى سطحه"⁽²⁾، ويتضح من ذلك الحرص على بناء ستارة للمطالع المؤدية إلى السطح وحول السطح وحدد الفقهاء ارتفاع السترة ب سبعة أشبار 1.70 م وهو ارتفاع يمنع الناظر غير المتعمد، وكان الإلتزام ببناء هذه السترات هو المبرر الوحيد لاستغلال هذا السطح، الذي جرت عليه العادة في نشر الملابس وتجفيف الخضروات والحبوب، وفي ليالي الصيف كان يستخدم غالبا للنوم هربا من الحر⁽³⁾.

وابن الرامي لم يقتصر على ذكر النقول الخاصة بحق الطريق وترتيبها وتلخيصها وربطها بقواعدها ووقائع عصره، بل أضاف استنتاجاته وآرائه ومناقشاته وترجيحاته بالدليل والتعليل، وأثناء كلامه عن سكان الحي (الدرب) إذا اجتمعوا على إصلاح دربهم وأبي بعضهم⁽⁴⁾، وبذلك أفتى محمد بن عتاب في الدرب الذي يتفق الجيران على إصلاحه ويأبى بعضهم، فإنه يجبر من أبي أن يؤدي ما جاء عليه من إصلاح الدرب مع جيرانه⁽⁵⁾.

وسئل الفقيه القاضي أبو عبد الله بن الحاج فأجاب إذا اتفق الجيران على استئجار من يجرس زرعهم أو جناهم، فأبى بعضهم من ذلك فإنه يجبر على الاستئجار معهم⁽⁶⁾.

إلا أن القاضي أبا سحاق بن عبد الرفيح خالف ذلك بقوله: "لا يجبر أحد على ذلك، و لا يصلح شيء من الدرب حتى يجتمعوا على ذلك"⁽⁷⁾، وهو ما سار عليه ابن الرامي من خلال الضابط الفقهي وهو عدم جبر الشريك على فعل شيء مع شريكه في أصول يكون بينهما من دار أو جنان أو جدار، كما يمكننا القياس على المسائل المطروحة حاليا في البناءات الجماعية والعمارات والسكنات الجماعية.

2.3 الاعتداء بالبناء في الطريق وتضيق سعتها:

تزخر كتب الفقه الإسلامي بالأحكام التي تخص تنظيم الشوارع وطرق المدن الإسلامية، تنظيما يمنع الضرر ويحقق منفعة الارتفاق بها، وتعتبر هذه الأحكام بمثابة القوانين، التي تنظم شبكة الطرق⁽⁸⁾ ونظرا لانتشار مظاهر سلبية في طرق تونس وبلاد المغرب عموما،

(1) الزحيلي وهبة- الفقه الإسلامي وأدلته- دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت- ج5- 1985-ص607.

(2) ابن الرامي، الاعلان، تحقيق الأطرمي- ج1- ص141، 164.

(3) محمد عبد الستار عثمان- أحكام ضرر الكشف- ص118.

(4) علي العلوي- ترجيح ابن الرامي البناء للأقوال في كتابه، "الاعلان بأحكام البناء"- مجلة التفاهم، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- مؤسسة عمان للصحافة والنشر والاعلام- مسقط- سلطنة عمان- العدد 36- السنة 10- 2012- ص235.

(5) علي العلوي- المرجع نفسه- ص235.

(6) علي العلوي- المرجع السابق- ص235.

(7) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج1- ص217.

(8) محمد عبد الستار عثمان- الإعلان بأحكام البناء لابن الرامي- دراسة أثرية معمارية- دار الوفاء للطباعة- الاسكندرية- 1999-ص83.

أجمع الفقهاء على منع تضيق الطرق العامة بالاعتقاع منها ببناء⁽¹⁾ على ما ورد عن النبي صل الله عليه وسلم أنه قال: "من اقتطع من طريق المسلمين أو أفنيتهم شبرا من الأرض طوفه الله يوم القيامة من سبع أرضيين"⁽²⁾

ويقول ابن الرامي في الذي يخرج بنيانه في طريق المسلمين لا يخلوا إما أن يضر بالناس أو لا يضر بهم، فإن أضر بالناس في ممرهم (عليه) هدم ما بنى قل أو أكثر باتفاق أهل المذهب، وإن لم يضر بأحد وكانت السكة واسعة جدا، فقد اختلفت في ذلك على ثلاثة أقوال:

منهم من قال يهدم، ومنهم من قال لا يهدم، ومنهم من حد الشارع فقال: إن كانت السكة أقل من سبعة أذرع هدم وإن كانت السكة أوسع من ذلك لم يهدم، أما رأي ابن الرامي فقال بالمنع ويهدم⁽³⁾.

وقد ظهرت في وقتنا الحاضر صور كثيرة في المدينة منها الاعتداء على الطريق والرصيف معا بالاستلاء عليه من خلال وضع متاريس به أو سلع، وفي هذا قال الامام أشهب على السلطان أن يهدم ما خرج من البناء إلى عرض الطريق سواء رفع ذلك إليه من كان يسلك الطريق أو جيران المعتدي، حتى ولو كان الطريق واسعا⁽⁴⁾، وفي هذا أجاب الامام سحنون عن من بنى أبراجا في الطريق ملصقة بجداره، هل يمنع من ذلك ويؤمر بهدمها؟ قال نعم يهدمها⁽⁵⁾.

وذكر ابن الرامي نقلا عن ابن سحنون أن حوانيت يقوم أصحابها بسد الطريق بسقائف دكاكينهم أين نصبوا لها ركائز -سوارى- في الطريق، مما يعيق المارة ويضيق في الطريق، فكان جوابه بأن ترد على حالها ويمنع تضيق الطريق، وأن موضع السوارى هو فناؤهم، وإن أبو نزعته وهدمت⁽⁶⁾.

3.3 انشاء طرق فرعية للمنفعة العامة أو وضع لها أبواب:

وفي الكلام عن رجل له طريق بين أملاك قوم فيريد تحويلها إلى موضع آخر من أرضه، بين أولا أن النقل إما أن يكون نقلا بعيدا يضر بالمسلمين، أو يكون نقلا لا يضرهم، ثم بين الحكم في كل صورة إجمالا بعدها سرد أقوال فقهاء المالكية فيها، وكانت أغلب الأحكام أنه لا يجوز نقلها في جميع الحالات التي تضر المسلمين والأرض العامة، وأجازوها إلا في حالة نقلها نقلا خفيفا ولا يضر المسلمين ولا يعارض أي أحد⁽⁷⁾.

كما تعرضت الأحكام الفقهية لموضوع مهم جدا وهو نزع الملكية لإقامة طريق عام، ذكرها ابن الرامي رغم الحالات العديدة والمختلفة، ومنها: "إذا كانت طريق لعامة المسلمين فانقطعت وخربت نتيجة نهر مثلا ويحدها أرض لرجل هل يؤخذ من أرض الرجل

(1) بودالية تواتية- فقه العمران من خلال مخطوطة القضاء بالمرق في المباني ونفي الضرر- للامام أبي الأصبغ عيسى بن موسى التيطلي (ت386هـ/996م) المجلة المغربية للمخطوطات- جامعة الجزائر-2- المجلد12- العدد1- 2016-ص177.

(2) الامام زين الدين الزبيدي- مختصر صحيح البخاري- المسمى التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح- تحقيق محمد حواس- وعماد قدرى العياض- دار البيان العربي- القاهرة- 2006-ص285- رقم الحديث 1120 (أخرجه البخاري 2452).

(3) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج1- ص192-195.

(4) محمد عبد الستار عثمان-الإعلان- ص85.

(5) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج1- ص195-196، 204.

(6) ابن الرامي- نفسه- ج1- ص196-197.

(7) نفسه- ج1- ص123- و ج2- ص546-547.

طريق؟⁽¹⁾ فأجاب أنه هناك حالتين، إما أن يستغنى عن هذه الطريق دون الاستلاء على أرض الرجل لوجود طريق غيرها، أو لا يوجد طريق غيرها ولا وجود لبديل عنها، فقد نقل عن سحنون أنها تؤخذ منه ويعوض ثمنها من بيت مال المسلمين، وعارض ابن حبيب قول سحنون بأنه لا يؤخذ من صاحب الأرض شيء إلا بإذنه، وله أن يمنعهم من ذلك⁽²⁾.

وقد نزلت نازلة بتونس في رجل كانت له دور في زنقة غير نافذة-مسدودة- ولرجل معه فيها دار فجعل صاحب الدور فيها دربا-بابا-⁽³⁾ على فم الزقاق، فشكى الرجل الثاني للقاضي فأمر القاضي بقلع الباب وهدم الدرب⁽⁴⁾.

4. ضوابط بناء المنازل والبيوت وفق فقه العمران لدى ابن الرامي:

لقد حدد ابن خلدون أن الناس في المدن لكثرة الازدحام والعمران يتشاجرون حتى في الفضاء والهواء الأعلى والأسفل، وفي الانتفاع بظاهر البناء مما يتوقع معه حصول الضرر في الحيطان فيمنع جاره من ذلك... ويختلفون في استحقات الطرق والمنافذ للمياه الجارية والفضلات المسربة في القنوات، وربما يدعي بعضهم حق بعض في حائطه أو علوه أو قناته لتضايق الجوار، أو يدعي بعضهم على جاره اختلال حائطه وخشية سقوطه...⁽⁵⁾.

لقد ربط ابن الرامي الأحكام بالقواعد والوقائع، حيث قام في بعض مباحثه بربط الأحكام بأدلتها وقواعدها الكلية، وإيراد صور من تطبيقاتها على وقائع عصره، ومن أمثلة ربطه الأحكام بأدلتها وقواعدها ما في موضع أحكام الجدار الذي بدأه بقاعدة العرف والعادة، إذ منها تتفرع أكثر أحكامه⁽⁶⁾.

وأورد ابن الرامي العديد من عيوب الدور والبناء، وقسمها على وجهين، أحدهما: عيب خطير يستغرق معظم الثمن أو يخشى منه سقوط الحائط المدعى فيه، فهذا وشبهه يثبت له الرد به، ويرجع بجميع ثمنه، والثاني: عيب يسير لا ينقص من الثمن فهذا لا ترد الدار به ولكن يرجع بقيمته كصدع يسير في الحائط ونحوه⁽⁷⁾.

1.4 حق الأعلالي والأسافل:

هو حق القرار الدائم أو الاستناد لصاحب الطبقة العليا على الطبقة السفلى والانتفاع بسقوفها⁽⁸⁾، كما يعتبر نوع من حقوق الجوار، فهو جوار رأسي وأن لصاحب العلو والسفل مرافق مشتركة في البنيان الواحد، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود منازعات حول الملكية وانحصر النزاع حول عدة مرافق تتمثل في السقوف والرفوف والساحات والسلام المشتركة بين العلو والسفل⁽⁹⁾.

(1) محمد عبد الستار عثمان- الاعلان- ص 93-94.

(2) ابن الرامي-الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج 2- ص 538-539.

(3) الدرب هو البابا يجعل على فم السكة، والدرب هو المدخل بين الجبلين، ويقال لباب السكة درب، وللمدخل الضيق درب لأنه كالباب لما يضيء إليه. محمد بن منظور- لسان العرب- دار المعارف - مصر- د ت- ج 1- ص 374.

(4) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج 1- ص 214.

(5) ابن خلدون عبد الرحمن- المقدمة- ص 389.

(6) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج 1- ص 7.

(7) علي العلوي-المرجع السابق- ص 242.

(8) الزحيلي وهبة- المرجع السابق- ج 5- ص 608-609.

(9) بودالية تواتية- المرجع السابق- ص 169.

وأورد ابن الرامي مسألة عمل الأكحال⁽¹⁾، على من تكون؟ هل على الأعلالي أم على الأسافل، حيث أفتى بعض فقهاء تونس بأنها على صاحب السفلى، لأنه بقية سقفه، وقال الشيخ أبو عبد الله بن الغماز هو على صاحب العلو، لأن الأكحال إنما هو تميم السقف، وهو الأصل في السقف، لأن السقف لا يكون سقفا حتى يجتمع فيه أربعة أشياء: أول ذلك الخشب وما يلقي عليه من لوح وقصب، والتراب، والأكحال والأصطاك أو الفرش بالحجر، فإن كانت خشبا وترابا وأكحالا دون ألواح فلا يكون سقفا ولا بنيانا، ولا يتأتى منه شيء، لأنه ما يمسك التراب إلا الألواح أو القصب، وإن كانت خشبا ولوحا دون تراب فلا يكمل السقف، ولا يتأتى لأحد أن يمشي عليه، ومن يسكن تحته فهو من لوازم السقف⁽²⁾.

ويمنع على صاحب العلو من أن يعمل تلاكيم -مصطلح محلي قد يعني شبه أوتاد- في الحائط السفلي لأنها تضر بالحائط⁽³⁾ وضعفه إلا أن تكون معمولة قبل هذا في الحائط، وليس فيها نص⁽⁴⁾.

وقد نزلت نازلة أخرى في قوم اجتمعوا على عمل درب وأجمعوا رأيهم على أن يعملوه في موضع يلاصق حائط لعلو رجل فشكى صاحب العلو ضرر الهز الذي هو بسبب الفتح والغلق فأمر القاضي بنزعه وهدم الجدار والدرب، لما له من ضرر على الأعلالي⁽⁵⁾.

2.4 الاشتراك في المباني والجدار:

لقد نظم الفقه الاسلامي مسألة الجوار في الخطط السكنية، ومنع الأضرار التي تحدث بينهما وما تطرحه هذه العلاقة من ضروريات الحفاظ على البيئة الحضرية، فضلا عن وجود بيئة عمرانية مستقرة يصعب التعدي عليها بالبناء⁽⁶⁾، ويشتمل هذا العنصر على مسائل النزاع بين الشريكين في الجدار الواحد عند قسمته أو بنائه أو هدمه، أو استغلاله لحمل السقف عليه.

في موضوع أحكام الجدار⁽⁷⁾ ذكر ابن الرامي أقسام الجدار، ثم خص كل قسم بمبحث يتضمن بيان الحكم فيه جمالا، وذكر صورته، ثم بعد ذلك فصل الكلام في كل صورة⁽⁸⁾، وذكر المؤلف في حالة جدار يكون لرجل واحد وهو سترة للآخر، فيهدم أو يريد هدمه ابتداء هل يجبر على إعادته أم لا يجبر؟ وأجاب أن هذا الحائط لا يخلو من ثلاثة أقسام:

- إما أن يكون حائطا لا يخشى سقوطه فيريد ربه هدمه، لمنفعة أو ضرر لنفسه، فإن أراد بهدمه الضرر فلا يجوز ذلك، وهو ما ذهب اليه علماء المالكية⁽⁹⁾، وذهب إليه كذلك ابن الرامي⁽¹⁰⁾.

- أو يكون حائطا ضعيفا يخشى سقوطه فيريد ربه هدمه

- أو يكون قد انهدم بأمر من الله تعالى⁽¹¹⁾.

(1) الأكحال هي الطبقة العلوية من طبقات السقف. ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ص 265.

(2) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج 1 - ص 297-298.

(3) الحائط يقصد به الجدار، لأنه يحوط ما فيه والجمع حيطان، والحائط أيضا هو البستان من النخيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار. ابن منظور - لسان العرب - ج 2 - ص 188، مادة حوط.

(4) ابن الرامي، الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج 1 - ص 200.

(5) ابن الرامي - نفسه - ج 1 - ص 214-215.

(6) بودالية تواتية - المرجع السابق - ص 168.

(7) علي العلوي - المرجع السابق - ص 245.

(8) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج 1 - ص 6، 10، 29، 42، 49، 52.

(9) الامام مالك بن انس - الموطأ - تصحيح وتدقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان - 1985 - ج 2 - ص 745.

(10) ابن الرامي، الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج 1 - ص 163-164.

(11) ابن الرامي - نفسه - ج 1 - ص 164.

وفي إحدى النوازل التي وردت على القاضي ابن القطان، استشار ابن الرامي وحكم بما أشار إليه، وتحدثت هذه النازلة حول "حائطا بين رجلين يدعيه كل واحد منهما، يقول الحائط لي وليس فيه عقد ولا مرافق، وعليه بنيان لأحدهما وخشبة للآخر وقد افترق الباجي بأن الحائط لمن له عليه البنيان بعد أن يجلف⁽¹⁾."

3.4 حق المسيل:

هو حق تصريف الماء الزائد عن الحاجة أو غير الصالح إلى المجاري العامة بواسطة مجرى سطحي أو أنبوب مستور، سواء كان من أرض أو دار⁽²⁾، فالكلام في المهاريق⁽³⁾ وماء السقوف المنسكب إلى دور الجيران⁽⁴⁾، فقد ورد عنه في كتاب ابن الرامي: "أرأيت الماء يسقط من سقف رجل على دار جاره، ويضايق ذلك جاره، ويريد أن يحتال له بقناة يعرفها قريبا من سقف صاحب الماء، حتى يلقي عن نفسه وعن داره، ولكن صاحب الماء يأبي ذلك، فقال لا يصرف الماء عن حاله إلا برضى صاحب الماء، لأنه إذا ألصقه بقناة يرفعها مع الحائط صارت تلك القناة تضر بالحائط وتنديه⁽⁵⁾."

وتطرق الأحكام الفقهية إلى ما يوضع في الطريق من تراب ربما تسبب المطر في نقله من موضع لآخر وتسبب ذلك في فساد مجاري الماء، أو نقله إلى باب أحدهم، وكان الحكم بعدم اجبار صاحب التراب بنقله، بل تعتبر ضمن القضاء والقدر⁽⁶⁾، لكن أمرت بعدم ترك الأتربة والمعيقات على الطريق.

أما عن مكان صب الميزاب فهو غير محدد بل بحسب كثرة المطر، وطول الميزاب وقصره، وحسب ابن الرامي حدده بين أربعة أشبار إلى ستة أشبار⁽⁷⁾.

4.4 حق التهوية الطبيعية والضوء:

الناس في المدينة شركاء في العديد من المتطلبات منها الهواء والنور الإلهي، لهذا تنشأ نزاعات وخلافات في انشاء الفراغات العمرانية التي تسمح بمرور الهواء والضوء معا كالنوافذ والأبواب، ففي موضع الكلام في ضرر من الكواء-النافذة-⁽⁸⁾ والأبواب، قسم ابن الرامي الكوى إلى قسمين: قديم ومحدث، وبين الخلاف في حكم كل نوع، ثم بدأ بتفصيل الخلاف داخل المذهب المالكي⁽⁹⁾، فالكوة القديمة تبقى في حالة عدم وجود الضرر الكبير، أما إذا كان منها يُرى منها ما في سقف جاره، فكان الجواب منع أحداث هذه الكوة⁽¹⁰⁾.

(1) نفسه- ج1- ص71.

(2) الزرقا أحمد- شرح القواعد الفقهية- دار القلم- دمشق- ط2- 1989- ص95-97.

(3) حَرَقَ الماءَ ونحوه حَرَقًا: صبّه، (أَهْرَقَ) الماءَ: حَرَقَهُ، حَرَقَهُ (هَرَقَ) الماءَ يُهْرِيقُهُ هَرَقًا: صبّه، ويقال: هراقت السماء ماءها، والدم: سفكه، البحر يُهْرِيقُ ماءه على الساحل إذا مَدَّ، و. الموضع الذي يفيض فيه ماء البحر. مجمع اللغة العربية- المعجم الوسيط- مكتبة الشروق الدولية- مصر- ط4- 2004- ص982.

(4) علي العلوي- المرجع السابق- ص228-229.

(5) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج2- ص417.

(6) محمد عبد الستار- الاعلان- ص90.

(7) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج1- ص210.

(8) الكواء والكوى هي ثقب في الجدار على شكل نافذة للضوء ولهذا تسمى المشكاة. أحمد بن محمد الفيومي- المصباح المنير- مكتبة لبنان- بيروت- 1987- ص208.

(9) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج1- ص123.

(10) ابن الرامي- نفسه- ج1- ص125.

وجاء في المدونة: "أرأيت إن كان له على جاره كوة قديمة أو باب قديم ليس له فيه منفعة وفيه مضرة على جاره أيجره أن يغلق ذلك على جاره، قال ابن القاسم: لا أجزره على ذلك لأنه أمر لم يحدثه عليه وذلك أمر قديم لا أعترض له، ولم أسمع من ملك، ولكنه رأيي"⁽¹⁾، وساند ابن الرامي هذا القول⁽²⁾.

وقد ذكر ابن الرامي حادثة وقعت في عهد عمر بن الخطاب في رجل أحدث غرفة على جاره وفتح فيها كوى فكتب إليه عمر بن الخطاب أن يضع وراء تلك الكوى سريرا⁽³⁾ ويقوم عليه رجل، فإن كان ينظر إلى ما في الدار منع من ذلك وإن كان لا ينظر لم يمنع من ذلك، لأنه يستفيد منها بالنور والهواء⁽⁴⁾.

وأشار في إحدى النوازل بضرورة أن تسد، أو أنها ترتفع عن سطح أرضية الحجرة أو الغرفة حتى لا يمكن للناظر من كشف الجار، وحددها ابن الرامي بسبعة أشبار إذا لم يطلع ويقصد النظر⁽⁵⁾، أي أنها تبقى منور حائطي فقط.

واختلف العلماء في جواز عمل الشرجب⁽⁶⁾ - يقصد به هنا الشباك الذي يكون على الكوة من خارجها - وأفتى بأن الشرجب أقوى ضرر من إخراج الرأس من الكوى - النافذة - لأن إخراج الرأس يجعل الناس يرونه ويتحرزون منه أما وضع الشرجب يجعله ينظر منه ويراك ولا تراه ولا تتحرز منه⁽⁷⁾.

لقد نظمت أحكام البنين في الشريعة الإسلامية أماكن فتح الأبواب لمنع ضرر الكشف⁽⁸⁾، فيذكر ابن الرامي أنه إذا أراد رجل أن يفتح باب في زقاق نافذ فلا يخلو هذا الباب من ثلاث صور، إما أن يقابله باب دار رجل، أو قرب من باب جاره ليضيق به عليه، أو أحدث بابا ولم يكن قبالته باب لأحد ولا قرب من باب أحد ففي هذه الصورة لا يمنع أهل المذهب، واختلف ذا قرب بابه من باب جاره على ثلاثة أقوال: قيل أنه يمنع لأجل تضيقه عليه لوضع أحماله وغيره، والقول الثاني لا يمنع، والقول الثالث: إن كان يضره في حائطه عند الفتح والغلق منع، وإن كان لا يضره لا يمنع، ويؤيد ابن الرامي هذا القول⁽⁹⁾.

وقال فيها بعض العلماء أنه ينكب - أي يتعد - عن باب جاره بحيث لا يكون مقابلا له، كما قال ابن سحنون بقدر ما يرى أن الضرر قد زال عن الذي يقابله، لأن هذه الحقوق من سبق إليها وحازها كان أولى بها من غيره، ولا يجوز لأحد أن يضر به فيها ولا أن ينزعها من يده⁽¹⁰⁾.

1) سحنون التنوخي - المدونة - دار صادر - بيروت - مطبعة السعادة - مصر - 1323هـ - ج4 - ص395.

2) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج1 - ص128.

3) السرير اختلف في تفسيره ويقصد به الفرش، أو السلم وقيل هو الكرسي وما شاكله، ويحده ابن الرامي ما كان مرتفعا بين خمسة أشبار وأربعة أشبار. ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج1 - ص125.

4) محمد عبد الستار عثمان - أحكام ضرر الكشف - ص112.

5) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج1 - ص127، 149.

والشبر نصف الذراع، والذراع في المتوسط 50 سم وهذا يعني أن الارتفاع يبلغ 1.7 م. محمد عبد الستار عثمان - أحكام ضرر الكشف - ص141، الهامش 14.

6) الشرجب له عدة معاني منها الطويل، كما تطلق على الفرس الجواد. ابن منظور - لسان العرب - ج1 - 493-494.

7) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج1 - ص133.

8) محمد عبد الستار عثمان - أحكام ضرر الكشف - ص120.

9) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج1 - ص165-166.

10) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج1 - ص172، 173.

وفي مسألة العلو في البناء مما يسبب ضرر للجار فقد وردت أجوبة فقهاء المالكية بمنع ذلك بقولهم "أرأيت لو أن رجلا بنى قصورا إلى جانب داري ورفع ، وفتح فيها أبوابا وكوى يشرف منها على عيالي وعلى داري أيكون لي أن أمنعه من ذلك، فقال أنه يمنع من ذلك كله"⁽¹⁾.

5. شروط اقامة المنشآت الخدمائية والدينية في المدينة الإسلامية وفق الفقه المالكي:

للمدينة الإسلامية حاجات وخدمات يجب أن توفرها لسكانتها من أجل حياة أفضل، ومنها الحوانيت، والمخابز، والارحية، إلا أنها تسبب ضرر للجيران، فأورد ابن الرامي عدة أحكام تنظم ذلك.

1.5 انشاء حوانيت والأرحية والأفران في السكن الخاص:

حفاظا على الفضاء السكني والخصوصية الانسانية وجب توفير بيئة مناسبة سواء على مستوى المسكن أو خارجه، لتحقيق الراحة النفسية، وتساعد الانسان على القيام بأنشطة مختلفة دون إزعاج مع مراعاة المحيط والوظيفة الأساسية للوحدات السكنية، والأمر متعلق باستحداث صناعات أو محلات بالمنطقة مما يؤدي إلى فقدان بعض حقوق الجوار⁽²⁾.

والحوانيت من أشد الوحدات المعمارية التي تسبب ضرر الكشف وذلك لكثرة المترددين عليها أو الجالسين عندها، ويعكس ذلك بالغ حساسية العامة من إنشائها في مقابل دورهم⁽³⁾، وقد ورد في كتاب الاعلان بأحكام البنين أن رجلا أراد فتح في ناحية من داره حوانيت إلى سكة-طريق- من سكك الناس، ولرجل دار تقابل تلك الحوانيت وبابه مفتوح إلى ذلك الزقاق يقابل تلك الحوانيت، فشكى الجار أن الحوانيت تضر به فيمن يخرج من خدمه وأهله فهل يمنع؟ فقال ابن وهب المالكي إن كانت طريقا سالكة وسكة واسعة حتى يكون هو وغيره من المارين في الفتح والمرور بها في النظر سواء فله أن يفتح ما شاء من الحوانيت وغيرها⁽⁴⁾.

لكن ابن الرامي أورد فتوى أخرى لابن الحاج ووافقها بقوله: "ومن أسئلة الفقيه القاضي أبي عبد الله بن الحاج: سئل عن فتح حانوتا قبالة باب دار لرجل آخر، وأنه يطلع منه على أسطوان الدار، فأجاب القاضي أبو عبد الله تأملت السؤال ويؤمر باني الحانوت أن ينكب⁽⁵⁾ عن قبالة باب جاره، لأن ضرر الحانوت شديد⁽⁶⁾، ويستفاد من ذلك ترجيحه لفتوى القاضي ابن الحاج لأنها تتلاءم مع القاعدة المقاصدية درء المفسدة أولى من جلب المصلحة.

أما عن ضرر الصوت واهتزاز البيت والدق فقد تحدثت كتب المالكية في ذلك أنه إذا كان الدق يضر بالبناء ويضر بسمع الساكنين وتكرار ذلك مرارا فإنه يمنع منه⁽⁷⁾ أما إذا لم يتكرر وكان ذلك أحيانا فلا مانع منه⁽⁸⁾.

(1) أبو القاسم البرزلي- جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا للمفتين والحكام- تقديم محمد الحبيب الهيلة- دار الغرب الاسلامي- بيروت- 2002-ج4-ص364.

(2) تواتية بودالية- المرجع السابق-ص173.

(3) محمد عبد الستار عثمان- أحكام ضرر الكشف-ص122.

(4) علي العلوي- المرجع السابق-ص246-247.

(5) نكب الريح نكبا مالت عن مهاب الريح العادية ونكب مال عنه واعتزله وتجنبه. المعجم الوسيط-ص950.

(6) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطومي- ج1-ص174-179.

(7) أبو القاسم البرزلي- المصدر السابق- ج4-ص392-393.

(8) محمد بن حمو- الضرر على المساكن من خلال فقه عمارة المدن الإسلامية- مجلة كان التاريخية- السنة العاشرة- 2017-العدد38-ص66.

وهو ما أكده الامام الونشريسي حين سؤل عن حوانيت لدق النوى في سوق وعليها دور، والدق يضرهم ولهم نحو عشرة أعوام، وقد كانوا منعوا وأخرجوا من المدينة ثم رجعوا إلى عاداتهم الآن، فأجاب إذا أضروا بالناس وجب زوالهم إلى موضع لا يضرهم الناس، وليس طول مدة مكوثهم في حوانيتهم مما يبيح لهم الضرر⁽¹⁾.

وذكر ابن الرامي في رجل أراد أن يعمل في داره رحي⁽²⁾ وطلب أن يبعد من حائط الجار الرحي حدا يبعد به عن حائط الجار، فقال لي أتم أهل المعرفة تعرفون ذلك كم يبعد الرحي عن حائط الجار؟ وقال المعلم محمد: والذي عندي في الذي يريد أن يعمل في داره رحي يتباعد عن حائط الجار ثمانية أشبار من حد دوران البهيمة إلى حائط الجار-حوالي 1.60م⁽³⁾ ويشغل ذلك بالبناء، إما ببيت أو مخزن أو بمجاز لا بد في ذلك من حائل بالبناء بين دوران البهيمة وحائط الجار، لأن البناء يحول بين المضرة وبين حائط الجار، وأقر ابن الرامي بضرورة ابعاد الحائط بثمانية أشبار من حد دوران البهيمة إلى حائط الجار⁽⁴⁾.

وقد تؤذي الناس رائحة الدخان المنبعث من الأفران الموجودة داخل المدينة⁽⁵⁾، حيث ذكر ابن الرامي بأن الدخان ينقسم إلى قسمين منه ما يمنع وآخر لا يمنع، فالذي يمنع دخان الحمامات والأفران وما قاربه، والذي لا يمنع دخان التور والمطبخ وما قاربه مما لا بد منه ولا يستغني عنه من طبخ المعاش وغيرها مما لا يستدام أمره⁽⁶⁾، فيتضح من قول ابن الرامي أن أفران الطهي المحلي الخاصة بالأسر مسموحة، عكس الأفران الكبيرة المخصصة لصنع الخبز وبيعه أو ما يعرف الآن بالمخابز، فقد اتفق أغلب الفقهاء على ضرورة تغييرها وقطعها⁽⁷⁾، لأن دخالها يضر بالجيران خاصة أنها كانت تشعل بالحطب، ويدخل في هذا الباب ضرر رائحة دور الدبغ⁽⁸⁾.

2.5 حفر الآبار وقنوات الصرف:

وفي حالة وجود بئر في آخر الحائط-هنا يقصد بالحائط البستان- وتهدم لسبب أو لآخر، فهل يسمح لجاره بالسقي من مائه، فكان جواب ابن الرامي حسب ما جاء في الواضحة لابن حبيب⁽⁹⁾، أنه له أن يسقي بفضل ماء جاره إلى أن يصلح بئره وحائطه، ويدخل هنا في تفسير الحديث "لا يمنع نفع بئر"⁽¹⁰⁾ وليس له أن يؤخر إصلاح بئره، ويأمر بإصلاحه ولا يترك⁽¹¹⁾.

ومن المظاهر الحضارية المهمة في المدن الاسلامية إنشاء قنوات الصرف والفضلات، لهذا نجد أن ابن الرامي أفرد لها أحكام بخصوص إنشائها أو ترميمها أو كنفها لتسهيل التصريف، فقد عرض في كتابه الاعلان" الكلام في بناء قناة الشارع بين أرباب الدور وكيف يكون الغرم فيها- أي المساهمة فيها- في حالة انهدامها أو بناء واحدة جديدة، هل يصلح كل واحد ما في داره أو يشتركون في

(1) أحمد بن يحيى الونشريسي- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والاندلس والمغرب- خرجة جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي- دار الغرب الاسلامي- بيروت- 1981-ج8-ص457.

(2) الرحي هي الحجر العظيم التي تدور وتطحن بما الحبوب وغيرها وتجمع رحي على أرح وأرحاء ورحي وأرحية. ابن منظور- لسان العرب- ص1614.

(3) محمد بن حو- المرجع السابق- ص67.

(4) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج1- ص107-109.

(5) البرزلي- المصدر السابق- ج2- ص61- ج3- ص184.

(6) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج1- ص97.

(7) الونشريسي- المعيار- ج9- ص28.

(8) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج1- ص104.

(9) الواضحة من مؤلفات عبد الملك بن حبيب السلمي (ت238 أو 239هـ)، وهو من أهم كتب الفقه في القرن الثالث والرابع الهجريين. ميكولوش موراني- دراسات في مصادر الفقه المالكي- ترجمه من الألمانية مجموعة من المؤلفين- دار الغرب الاسلامي- بيروت- 1988- ص52.

(10) الامام مالك بن انس- الموطأ- ج2- ص745- الحديث 30.

(11) ابن الرامي- الاعلان- تحقيق الأطرمي- ج2- ص493.

نفقتها؟ وقال ابن سحنون يصلح الاول ما في داره والثاني ما في داره وهكذا، أو يجبر الجميع بالبناء والاصلاح معا⁽¹⁾، وهذا النص يبين لنا أن إنشاء القنوات على ضمن مسؤولية المتفاعلين، واقتصر دور السلطة على تنظيم الارتفاق وكل ما ينشأ من مشكلات بين أصحاب القنوات⁽²⁾.

ويعطي ابن الرامي تفاصيل أكثر عن القنوات في عرضه لمسألة رجل ليس في داره قناة فأراد أن يبنها، حيث قال إذا ألصقها بالقناة الرئيسية للحي والتي تصب في الخندق، فلا بأس بذلك أما إذا ألصقها بقناة تمر ببيت رجلا آخر فلا يجوز له ذلك إلا بموافقة صاحب القناة، مع المساهمة بمبلغ مالي يقدمه للرجل حسب ما أنفق في السابق أثناء إنجازها⁽³⁾.

وتعج الأحكام أيضا بمجالات انسداد القنوات، وكان الحكم أنه اذا انسدت القناة في أول الرقاق تكون على عاتقهم فقط، أما إذا انسدت في آخره كنس الجميع بما فيهم الأولون والآخرين⁽⁴⁾.

3.5 بناء وانشاء اسطبلات:

من الأضرار التي يمنع منها بسبب الصوت المزعج والرائحة النتنة انشاء الاسطبلات⁽⁵⁾، فقد نقل ابن الرامي عن الشيخ الفقيه القاضي أبو إسحاق بن عبد الرفيع رحمه الله يمنع من إحداث الاسطبل عند بيت جاره لما فيه من الضرر وبول الدواب وحركتها بالليل والنهار والحركة المانعة من النوم⁽⁶⁾.

وقد أحدث رجل خلف بيت جاره رواء لدابة صغيرة فاشتكى صاحب البيت من ضرر الرواء⁽⁷⁾، وبعد معانيته ووجده أنه محدث، أمر فقيها بإزالته، واعادته بحفر أساسا مقدار قامة خلف الحائط الذي هو صدر البيت، ويرفع في حقه حائط من تحت وجه الارض بخمسة أشبار، ويكون عرض الحائط شبرين، ويجعل بينه وبين الحائط الذي هو صدر البيت نصف شبر ترويحاً بين الحائطين، فلما فعل ذلك انقطع الضرر عن صاحب البيت⁽⁸⁾، وهذا يبين تمكن ابن الرامي من البناء والفقهاء معا ومزجها لحل مشكلات الحياة العامة في تونس وبقائها كمنزلة تفيد المجتمع المغربي عامة، من خلال ازالة الضرر عن صاحب البيت وبقاء دابة الرجل التي تعيله، فحافظ على المصلحتين معا.

ويمكننا أن نطبق هذا الحال في مجتمعاتنا اليوم إذ أن كثير من الناس يملكون سيارات أو شاحنات وإذا كانت قريبة من الجدران فإنها تضر بالجيران، والحل هو جعلها في أسفل المنزل لقطع الضرر⁽⁹⁾.

(1) ابن الرامي - نفسه - ج 1 - ص 238-239.

(2) محمد عبد الستار - الاعلان - ص 106-107.

(3) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج 1 - ص 341.

(4) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج 1 - ص 324؛ و محمد عبد الستار - الاعلان - ص 109.

(5) محمد بن حمو - المرجع السابق - ص 67.

(6) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج 1 - ص 117-118.

(7) الرواء بالكسر والمد جبل الخباء، وفي العرف المغربي إصطبل الدواب، وينطق به العامة مقصورا "الرواء". ابن منظور - المحيط - 328؛ والونشريسي - المعيار - ج 9 - ص 8.

(8) ابن الرامي - الاعلان - تحقيق الأطرمي - ج 1 - ص 117-118.

(9) محمد بن حمو - المرجع السابق - ص 67-68.

● خاتمة:

كتاب الأحكام ذكر كثيرا من جوانب فقه العمران وشروطه المشتتة في أبواب متفرقة من كتب الفقه فجاءت مسائله مبوبة مرتبة مجموعة مما يسر على طلبة العلم عناء جمع هذه النوازل والبحث عنها.

تنوعت مصادر الكتاب حيث رجع المؤلف إلى كثير من الكتب الفقهية المتنوعة، ككتب الفقه العامة، وكتب الفتاوى والنوازل، والوثائق والأقضية، وجمع الكتب الأصيلة وأمّهات الكتب المتأخرين والمعاصرين له، فزخر كتابه بالنقل عن كثير من كتب الفقه الهامة في المذهب المالكي.

ضمن المؤلف كتابه عددا ضخما من نوازل القضاة في عصره وبين ما جرى به العمل بتونس في بعض المسائل، وقدم أمثلة من واقع مهنته في مواضع كثيرة من الكتاب، معتمدا على العرف، والحكم الشرعي.

رغم كثرة استدلالات ابن الرامي بأمّهات الكتب المالكية واعتماده النقل كمنهج له، إلا أنه يلجأ إلى التوجيهات في الأقوال مع إبداء رأيه والتعليق عليها والمقارنة بينها، وهذا يدل على استقلال ابن الرامي واجتهاده.

كان حرص المسلمين على خصوصياتهم، وحساسيتهم الشديدة من ضرر الكشف من سمات الحياة الاجتماعية للمسلمين، وبمرور الزمن جرى تطبيق الأحكام المانعة للكشف والالتزام بها مجرى العادة والعرف المتبع وأصبح سلوكا اجتماعيا متعارفا عليه، وهذا يعكس تشابه تخطيطات المدن الإسلامية وسكناتهم وعناصرها من مرافق وطرق وخدمات.

كشفت كل الامثلة التي قدمناها عن صور التغير العمراني التي حدثت في أجزاء من الدور أو السكنات كتغيير الأبواب وفتح الكوى وإنشاء الحوانيت، أو الافران والحمامات، وكل التكوينات الطارئة على البناءات الإسلامية في المدينة، نتيجة زيادة نشاط السكان والتوسع والتهيئة العمرانية إضافة إلى مختلف أنواع الاستثمارات، إلا أن كل هذه الأنشطة كانت محكومة بقواعد وأحكام فقهية، تسمح بإنشائها أو تمنعها.

بلغ المسلمون درجة مهمة من التقدم في علم العمارة وتنظيم الحياة العامة، من خلال دمج الدين والحياة الاجتماعية لما فيه مصلحة للإنسان والبلاد، وتحقيق الرفاهية مع احترام الناس لبعضهم البعض، وإنشاء فضاءات الترفيه ومختلف الخدمات ومتطلبات الحياة المدنية، وهذا ما يطلق عليه بفقه العمران.

بقيت لنا أحكام ابن الرامي في البناء والتي جرى بها العمل في تونس، واحترمت العرف والسلوك المحلي إضافة إلى القواعد الفقهية، مرجعا صالحا حتى اليوم لتطبيق فقه العمران على المدن الإسلامية، بل وحتى حل مشاكل الساكنة التي تقع نتيجة العيش معا.